الأمم المتحدة S/2013/773

مجلس الأمن

Distr.: General
23 December 2013
Arabic
Original: English

# تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة

## أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، الذي طلب فيه المجلس إلي أن أقدم تقريرا عن تنفيذ الالتزامات المعلنة بموجب إطار السلام والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة[(١)]. ويغطي التقرير التطورات التي استجدت منذ صدور تقريري الأخير المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ (S/2013/569) ويصف مبادرات السلام والأمن التي اتخذت مؤخرا فيما يتعلق بشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وعلاوة على ذلك، يتناول التقرير التقدم المحرز في تنفيذ الإطار، بما في ذلك وضع نقاط مرجعية إقليمية وتدابير متابعة مناسبة، على النحو المشار إليه في الفقرتين ٤ و ٥ من القرار.

## ثانيا – التطورات التي استجدت مؤخرا

### ألف – التطورات السياسية والأمنية

٢ – خلال الفترة قيد الاستعراض، تم إحراز قدر من التقدم على الجبهة السياسية، فيما استؤنف القتال بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (القوات المسلحة) من جهة، وحركة ٢٣ آذار/مارس (الحركة) وغيرها من الجماعات المسلحة، من جهة أخرى.

(١) في هذا السياق، تعرّف المنطقة على أنها تشمل البلدان الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون البالغ عددها ١١ بلدا، وهي: أنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، ورواندا، وزامبيا، والكونغو. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المنظمات الحكومية الدولية الأربع التالية تعمل كجهات ضامنة للإطار: الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وللاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر S/2013/119 و S/2013/131، المرفق.

100114 070114 13-63030 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - وبعد توقف دام عدة أسابيع، استؤنف حوار كمبالا بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والحركة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. وعقد الطرفان مفاوضات مباشرة وتوصلا إلى توافق في الآراء بشأن ٨ مواد من أصل المواد البالغ عددها ١١ مادة الواردة في مشروع اقتراح السلام المقدم من كريسبوس كيونغا، المسؤول عن تيسير المحادثات. بيد أن الطرفين لم يتمكنا من الاتفاق على الأحكام الرئيسية الأخرى المتصلة بالعفو والجزاءات؛ وتحويل الحركة إلى حزب سياسي؛ والاندماج على الصعيد العسكري والمدني؛ ونزع سلاح مقاتلي الحركة وتجميعهم. وبالنظر إلى انعدام التقدم بشأن تلك المسائل المعلقة، قرر الميسر في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر تعليق المحادثات.

٤ - وفي غضون ذلك، تدهورت الحالة على أرض الواقع بسرعة، ووردت تقارير عن وجود حشد عسكري وتعزيز لمواقع الحركة. وأدت هذه التطورات إلى مزيد من التوتر وانعدام الثقة بين الطرفين، وهددت بعرقلة الحوار. وفي خضم التوترات المتصاعدة في الميدان، تعرضت طائرات الهليكوبتر التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لقصف من مواقع الحركة في ١١ و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر. وأدان كل من مبعوثتي الخاصة لمنطقة البحيرات الكبرى، ماري روبنسون، وممثلي الخاص المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، مارتين كوبلر، تلك الهجمات.

٥ - وعقب هجوم شنته الحركة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر على مواقع القوات المسلحة، استؤنف القتال في منطقة كيبومبا، في إقليم نييراغونغو، بمقاطعة كيفو الشمالية. ونتيجة لذلك، قام حوالي ٠٠٠ ٥ مدني بعبور الحدود إلى رواندا. وفي اليوم نفسه، أفادت السلطات الرواندية بسقوط قنابل يدوية في أراضيها كانت قد أطلقت من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، قتل مواطن تنزاني من أفراد حفظ السلام العاملين في البعثة في كمين نصبه مقاتلو الحركة. وقد حدث ذلك في الوقت الذي كانت فيه البعثة تساعد القوات المسلحة في حماية المدنيين في منطقة كيوانجا، في إقليم روتشورو، بمقاطعة كيفو الشمالية. وقد أصدرت بيانا أدانت فيه بشدة الهجوم الذي تعرضت له البعثة ومقتل فرد حفظ السلام.

٦ - وفي خطاب بشأن حالة الأمة أدلى به الرئيس كابيلا في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، حث الرئيس جميع القوى السلبية التي تعمل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية على نزع سلاحها وتسريح قواتها على الفور. وفي تلك الأثناء، واصلت القوات المسلحة عملياتها العسكرية ضد الحركة، بدعم من لواء التدخل التابع لقوة البعثة. وفي إطار إنجازات عسكرية غير مسبوقة تمت في الفترة من ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٥ تشرين

الثاني/نوفمبر، استعادت القوات المسلحة السيطرة تدريجيا على مناطق كانت تقع من قبل تحت سيطرة الحركة في مقاطعة كيفو الشمالية. وشملت تلك المناطق كيوانجا، وروتشورو، وبوناغانا، ومبوزي، وتشانزو، ورونيوني. وتم، بمساعدة من البعثة، نشر السلطات الحكومية، بما في ذلك الشرطة والإدارة المدنية، في المناطق التي أخلتها الحركة. وبدأ أيضا تقديم الخدمات الأساسية في تلك المناطق.

٧ - وفي ظل هذه الخلفية، دعا ميسر الحوار في كمبالا الطرفين إلى استئناف المفاوضات الرسمية في ١ تشرين الثاني/نوفمبر. ونظرا لاختلاف الطرفين بشأن طبيعة الوثيقة الختامية، اقترح الميسر نهجا يتألف من ثلاث خطوات، على النحو التالي: (أ) يدلي رئيس الحركة ببيان عام يعلن فيه عن انتهاء التمرد؛ (ب) تبدي حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية علمها بذلك الإعلان عن طريق إصدار إعلان خاص بها؛ (ج) يجتمع كلا الطرفين في كمبالا بعد ذلك بخمسة أيام للاشتراك في التوقيع على الوثيقة الختامية. وقد أيد الطرفان اقتراح الميسر، وبحلول ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، كانا قد اتفقا على جميع المسائل المعلقة.

٨ - وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز في المحادثات، فقد تواصل القتال الكثيف بين القوات المسلحة والحركة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي الوقت نفسه، دعا رئيس الحركة، برتراند بيسيموا، إلى وقف الأعمال العدائية فورا، وطلب إلى الميسر إنشاء آلية لرصد الوقف المقترح للقتال. وردا على ذلك، حث وزير الإعلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لامبرت ميندي، الحركة على إلقاء سلاحها. وفي بيان صدر في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن برتراند بيسيموا أن الحركة قد أنهت تمردها وستسعى إلى تسوية مظالمها بالوسائل السياسية. وفي نفس اليوم، أعلنت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية انتصارها، بعد أن وضعت يدها على جميع البلدات الرئيسية التي كانت تسيطر عليها الحركة. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن المسؤولون الأوغنديون أن نحو ٥٠٠ ١ من مقاتلي الحركة، بمن فيهم قائدها العسكري سلطاني ماكينغا، قد عبروا الحدود إلى أوغندا وأعلنوا الاستسلام. وتتهم السلطات الكونغولية ماكينغا بارتكاب جرائم حرب، وهو مدرج في قائمة لجنة مجلس الأمن المعدّة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤).

٩ - وبالتوازي مع ذلك، تواصلت الجهود الرامية إلى اختتام حوار كمبالا، وتم تشجيع الطرفين على التوقيع على اتفاق نهائي. ولكن في آخر لحظة ألغيت مراسم التوقيع التي كان من المقرر إقامتها في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر في عنتيبي، بأوغندا، حيث اختلف الطرفان على عنوان وشكل الوثيقة التي كان من المقرر أن يوقعا عليها. وفي بيان صدر في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أعربت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية عن استعدادها للاشتراك

مع الحركة في التوقيع على وثيقة ختامية لا تشكل اتفاقا، وإنما تؤدي إلى تسوية المسائل المتعلقة بتجميع مقاتلي الحركة ونزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. وطلبت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن يعمم ذلك البيان باعتباره وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

١٠ - وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، سافر الرئيس كابيلا إلى كمبالا للاجتماع مع الرئيس موسيفيني لهدف ذي شقين، هما: أولا، الاتفاق على كيفية اختتام حوار كمبالا بطريقة مقبولة للطرفين، وثانيا، التخفيف من حدة التوترات القائمة بين الطرفين بسبب البيانات التحريضية المليئة بالاتهامات التي صدرت عن الحكومتين في أعقاب الفشل في إتمام مراسم التوقيع في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي بيان مشترك صدر في نهاية الاجتماع، اتفق الرئيسان على ضرورة اختتام حوار كمبالا بصورة سريعة، ليس فقط من أجل تيسير العودة السلمية لمقاتلي الحركة السابقين وتسريحهم، وإنما أيضا من أجل تهيئة الظروف الضرورية لعودة المشردين داخليا وغيرهم من الرعايا الكونغوليين الذين التمسوا اللجوء في البلدان المجاورة. وأكد الرئيس كابيلا أيضا من جديد تصميمه على تخليص جمهورية الكونغو الديمقراطية من جميع القوى السلبية الأخرى، ولا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوى الديمقراطية المتحالفة.

١١ - وإثر الجهود الجماعية التي بذلها قادة المنطقة، بدعم من مبعوثتي الخاصة وفريق المبعوثين، اختتم حوار كمبالا رسميا بنجاح في ١٢ كانون الأول/ديسمبر. ووقع كل من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والحركة على إعلان مستقل يتجلى فيه توافق الآراء الذي تم التوصل إليه أثناء الحوار. وبالإضافة إلى ذلك، وقع على بيان ختامي كل من الرئيس موسيفيني، بصفته رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والرئيس باندا، بصفته رئيس الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وتنص الإعلانات التي وقعتها الأطراف، في مجموعها، على الأحكام التي اتفق عليها خلال المحادثات البالغ عددها ١١ حكما، وهي: (أ) اتخاذ الحركة لقرار إنهاء التمرد والتحول إلى حزب سياسي مشروع؛ (ب) العفو عن أعضاء الحركة فيما يتعلق فقط بأعمال الحرب والتمرد؛ (ج) وضع الترتيبات الأمنية الانتقالية المؤدية إلى نزع سلاح الحركة؛ (د) الإفراج عن أعضاء الحركة الذين تحتجزهم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب أعمال الحرب والتمرد؛ (هـ) تسريح مقاتلي الحركة السابقين؛ (و) عودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم؛ (ز) تشكيل لجنة للتعامل مع مسألة مصادرة الممتلكات، بما فيها الأراضي، ونهبها وسرقتها وسلبها وتدميرها؛ (ح) تحقيق المصالحة الوطنية وإرساء العدالة؛ (ط) إجراء إصلاحات اجتماعية وأمنية واقتصادية؛ (ي) إنفاذ الأمور التي خلص إليها استعراض تنفيذ الاتفاق المبرم في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، الذي كان قائما آنذاك؛

(ك) وضع آلية لتنفيذ الأحكام الآنفة الذكر ورصدها وتقييمها. وإنني أحث الطرفين على الشروع في تنفيذ تلك الالتزامات على الفور والوفاء بها بالكامل.

١٢ - وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، عُقد في بريتوريا مؤتمر القمة المشترك الأول للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وحضر مؤتمر القمة تسعة من رؤساء الدول وعدد من كبار المسؤولين الآخرين من كلتا المنظمتين. وحث المشاركون في مؤتمر القمة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والحركة على سرعة التوصّل إلى اتفاق بشأن جميع المسائل المعلقة. كذلك أتاح مؤتمر القمة الفرصة لإجراء مناقشات مثمرة بعد أشهر من التوترات الإقليمية. واتفق المشاركون على عقد مؤتمر قمة مشترك لرؤساء الدول سنويا، بالإضافة إلى عقد اجتماع وزاري مشترك مرتين في السنة. وقد شكل مؤتمر القمة خطوة هامة نحو إقامة منبر تستطيع المنظمتان أن تتعاونا تحت مظلته وتوحّدا وجهات نظرهما بشأن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى.

١٣ - وإزاء خلفية من التوترات القائمة بين بعض الدول الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا، عقدت الجماعة مؤتمرها الثاني للسلام والأمن في الفترة من ١٣ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر في بوجمبورا. وكان من بين المشاركين مسؤولون حكوميون وممثلون عن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وممثلون عن وسائط الإعلام، وزعماء دينيون، وممثلون عن المنظمات الشبابية والنسائية. وكان الهدف من توصيات المؤتمر هو الترويج لثقافة الحوار والتسامح من أجل منع نشوب النزاعات وصون السلام. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عُقد مؤتمر القمة العادي الخامس عشر لرؤساء دول جماعة شرق أفريقيا في كمبالا، حيث قام الرئيس موسيفيني بتسليم الرئاسة إلى الرئيس كينياتا. وقد أرسى مؤتمر القمة الأساس لإقامة اتحاد نقدي لشرق أفريقيا. ويشكل الاتحاد المقترح إنشاؤه علامة مهمة على طريق تعزيز التكامل الاقتصادي والتعاون الإقليمي.

## باء - الحالة الإنسانية

١٤ - نتيجة للاشتباكات التي وقعت بين القوات المسلحة وجماعات مسلحة شتى، من بينها حركة ٢٣ آذار/مارس وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، ظلت الحالة الإنسانية تبعث على القلق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبالتالي، ازداد تعداد المشردين داخليا في البلد من ٢,٦ مليون نسمة إلى ٢,٧ مليون نسمة.

١٥ - وأفضى الاقتتال الذي وقع بين القوات المسلحة والحركة في إقليم روتشورو، بمقاطعة كيفو الشمالية، مقترنا بأنشطة مارستها جماعات مسلحة أخرى في مقاطعة أوريونتال، إلى اقتلاع الآلاف من المواطنين الكونغوليين من ديارهم، فلاذ معظمهم بالفرار إلى أوغندا

المجاورة. وبسبب هذه التدفقات الأخيرة وما سبقها، ما زالت أوغندا هي الدولة المستقبلة للأعداد الأكبر من اللاجئين الكونغوليين، حيث كانت تستضيف ٥٠٠ ١٧٠ نسمة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وإجمالا، كان عدد اللاجئين وطالبي اللجوء الكونغوليين الموجودين في البلدان المجاورة يبلغ نحو ٠٠٠ ٤١٠ نسمة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وأفضى الوضع الهش في كيفو الشمالية أيضا إلى تحرّكات عبر الحدود، ذهابا وإيابا، حيث قام السكان الفارون بعبور الحدود الوطنية ثم عادوا مرة أخرى في غضون فترة قصيرة نسبيا. وفي الوقت نفسه، فرّت أيضا أعداد كبيرة من مقاتلي الحركة إلى أوغندا ورواندا، مصطحبين معهم النساء والأطفال. وقامت السلطات الأوغندية والرواندية باستقبال الأطفال وتكفّلت بحمايتهم. ولئن كان باستطاعة الوكالات الإنسانية الاستمرار في تقديم الدعم لحكومتي أوغندا ورواندا في تلبية احتياجات هؤلاء الأفراد، فإنه يلزم لتأمين مستقبلهم في الأجل الطويل التوصّل إلى حل سياسي أساسي.

١٦ - وفي مقاطعة كيفو الشمالية، تسببت أنشطة الحركة واشتباكاتها مع القوات المسلحة في تشريد مئات الآلاف من الأشخاص. ومع انتهاء تمرّد الحركة،، تجدّد الأمل في تحسّن الحالة الإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي البلدان المجاورة. وفي هذا الصدد، نظّم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب مبعوثتي الخاصة اجتماعا مشتركا مع أوساط المساعدة الإنسانية في نيروبي في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وكان الهدف من الاجتماع تحديد مجالات التعاون والتآزر، إلى جانب استعراض التطورات السياسية والأمنية والإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة. واستمع المشاركون أيضا إلى إحاطات عن الجهود المبذولة في سبيل إيجاد حل للنزاع الدائر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومعالجة حالة اللاجئين والمشردين داخليا من خلال إطار السلام والأمن والتعاون.

١٧ - وفي تلك الأثناء، وعلى إثر اتخاذ حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة قرارا في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٣ بطرد المهاجرين المقيمين في إقليمها بصورة غير قانونية، عاد ما يقرب من ٠٠٠ ٥٢ مهاجر إلى بلدانهم الأصلية بحلول ٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وكان من بين هؤلاء ٠٠٠ ٣٣ من البوروندیين و ٠٠٠ ١٣ من الروانديين ونحو ٢٠٠ ٤ من الأوغنديين. وقد تسبب هذا الطرد الجماعي الواسع النطاق في إيجاد حالة جديدة من الاحتياجات الإنسانية، فقد كان معظم هؤلاء العائدين بحاجة إلى المساعدة بدرجة أو بأخرى. وبناء على ذلك، قامت حكومات البلدان المستقبلة للعائدين وشركاؤها في تقديم المساعدة الإنسانية بزيادة حجم ما تبذله من جهود لتلبية تلك الاحتياجات. وفي هذا الصدد، دفع الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ ٣,٤ ملايين دولار لوكالات الإغاثة الإنسانية العاملة في بوروندي و ٢,٤ مليون دولار للوكالات العاملة في رواندا،

مـن أجـل تلبيـة الاحتياجـات الأكثـر إلحاحـا للمهـاجرين العائـدين. وبالإضـافة إلى ذلـك، قـدم مكتـب تنـسيق الـشؤون الإنـسانية مبلـغ ٠٠٠ ٥٠ دولار في شـكل منحـة نقديـة طارئـة لدعم الجهود المبذولة لتلبية احتياجات المهاجرين العائدين إلى أوغندا.

## جيم – آخر المستجدات المتعلقة بحقوق الإنسان وحماية الطفل والعنف الجنسي والجنساني

١٨ – شهدت الفترة المشمولة بالتقرير انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان ارتبطت بأنشطة الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد أفادت التقارير بأن مقاتلي الحركة قتلوا الكثير من المدنيين، بمن فيهم الأطفال، خلال اقتتالهم مع القوات المسلحة في كيفو الشمالية في أواخر تشرين الأول/أكتوبر. وفي الوقت نفسه، استمرت اليونيسيف وشركاؤها في تقديم المساعدة المتكاملة إلى الناجين من العنف الجنسي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك توفير الرعاية الطبية والدعم النفسي – الاجتماعي، والمساعدة على الاندماج في المجتمعات مجددا، والإحالة إلى المحامين. ويمكن الاطّلاع على مزيد من المعلومات عن حقوق الإنسان وحماية الطفل والعنف الجنسي والجنساني في تقريري المستقل عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية المقرر أن يصدر في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر. وتشمل المسائل التي يغطيها هذا التقرير الزيارة التي قامت بها زينب حواء بانغورا، ممثلتي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في تشرين الأول/أكتوبر، وكذلك الزيارة التي قامت بها ليلى زروقي، ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، في تشرين الثاني/نوفمبر.

## ثالثا – الأنشطة التي اضطلعت بها مبعوثتي الخاصة

١٩ – منذ تقريري الأخير، واصلت مبعوثتي الخاصة بذل مساعيها الحميدة. وفي هذا السياق، أجرت المبعوثة الخاصة مشاورات مع قادة المنطقة والأطراف المعنية الدولية وجماعات المجتمع المدني، وذلك بهدف الدفع قدما بتنفيذ الالتزامات المتعهد بها بموجب إطار السلام والأمن والتعاون. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، بذلت مبعوثتي الخاصة جهودا حثيثة لتيسير اختتام حوار كمبالا من أجل تمكين المنطقة والمجتمع الدولي من التركيز مجددا على تنفيذ الإطار بشكله الأعم.

٢٠ – وحسب ما طُلب في مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى الذي عُقد في ٣١ تموز/يوليه، قدمت مبعوثتي الخاصة الدعم عن كثب إلى ميسّر حوار كمبالا، وذلك بالتنسيق الوثيق مع راس فاينغولد، مبعوث الولايات المتحدة الأمريكية الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، وبوبكر ديارا، الممثل الخاص

للاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى، وكوين فيرفايكي، كبير منسقي الاتحاد الأوروبي لمنطقة البحيرات الكبرى، وممثلي الخاص المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبينما كانت الحالة العسكرية على الأرض تزداد سوءا، سعت مبعوثتي الخاصة وزملاؤها إلى تخفيف حدة التوترات والحيلولة دون اجتياح النزاع للمنطقة بأسرها. وفي هذا السياق، أجرت مبعوثتي الخاصة اتصالات مع الرؤساء كابيلا وكاغامي وموسيفيني عدة مرات، وحثتهم على البقاء على التزامهم بالتسوية السلمية للنزاع. وفي محاولة لمنع حدوث مزيد من التصعيد، أصدرت مبعوثتي الخاصة وزملاؤها في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر بيانا مشتركا حثوا فيه الطرفين على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس لإتاحة المجال لنجاح حوار كمبالا. وعلى إثر ورود تقارير تفيد بأن قذائف هاون تم إطلاقها من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية قد سقطت داخل الأراضي الرواندية، أصدرت مبعوثتي الخاصة وممثلي الخاص في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر بيانا مشتركا حثّا فيه قادة المنطقة على إحالة جميع الحوادث العسكرية إلى آلية التحقق المشتركة الموسعة التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى للتحقيق فيها. وحثا القادة أيضا على التعاون بشكل كامل مع هذه الآلية الأمنية الهامة.

٢١ - وخلال جولة المفاوضات التي أعقبت ذلك بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والحركة، ساعدت مبعوثتي الخاصة وزملاؤها الميسر على بناء توافق في الآراء بشأن المسائل المعلقة، ولا سيما عن طريق حشد الجهات الإقليمية والدولية لممارسة الضغط على الطرفين. وفي بيان مشترك مؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، حث المبعوثون الحركة على العدول عن تمرّدها، ودعوا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى ممارسة ضبط النفس. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، رحب المبعوثون بإعلان الحركة إنهاء تمرّدها، وشجعوا الطرفين على إتمام العملية السياسية. وفي هذا الصدد، شدد المبعوثون على أهمية التوصل إلى اتفاق محدد المبادئ لإتاحة المجال لنزع سلاح مقاتلي الحركة وتسريحهم في التوقيت السليم، مع الحرص في الوقت ذاته على محاسبة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وعلى إثر إلغاء مراسم التوقيع وما تلاه من تعليق للمحادثات، كما هو مبين في الفقرة ٩ أعلاه، واصلت مبعوثتي الخاصة استكشاف سبل التوصل إلى تسوية مقبولة من الطرفين، وذلك بالتنسيق الوثيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين، من خلال قنوات منها مؤتمر القمة المشترك للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الذي عُقد في بريتوريا.

٢٢ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، زارت مبعوثتي الخاصة أيضا عدة بلدان في منطقة البحيرات الكبرى والمنطقة المحيطة بها بغية تعزيز تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون. فزارت كينيا (٢٢-٢٦ تشرين الأول/أكتوبر) وأنغولا (٢٦-٢٨ تشرين الأول/أكتوبر)، وجنوب

أفريقيا (٣-٥ تشرين الثاني/نوفمبر)، وتنزانيا (٢٣-٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر)، وجمهورية الكونغو (٢٦-٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر)، ورواندا (في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر). وفي كينيا، كرر الرئيس كينياتا الإعراب عن دعمه للإطار، وذكّر بأن حكومته طلبت الانضمام إلى الأطراف الموقّعة عليه. وفي أنغولا، اجتمعت مبعوثتي الخاصة بالرئيس دوس سانتوس ووزير الدفاع بيريرا دوس سانتوس فان - دونيم، لكي تتباحث معهما بشأن الدور الهام الذي يمكن أن يضطلع به البلد في بناء الثقة بين زعماء المنطقة، لا سيما وأن أنغولا يُحتمل أن تتولى رئاسة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في عام ٢٠١٤. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، اجتمعت مبعوثتي الخاصة بالرئيس كيكويتي وأثنت على مساهمة بلده في لواء التدخل. واتفقا على ضرورة السعي إلى تحقيق أهداف سياسية لدعم الخيارات العسكرية وتسهيل التسريح الطوعي لأعضاء الجماعات المسلحة. وفي رواندا، طلبت مبعوثتي الخاصة من الرئيس كاغامي أن يستمر في تشجيع التوقيع على وثيقة سياسية لاختتام حوار كمبالا بنجاح. وفي الكونغو، شجعت مبعوثتي الخاصة الرئيس ساسو - نغيسو على أن يبني على الدعائم التي أرستها مبادرته لإحلال السلام، المعروفة باسم مبادرة أويو، وأعربت عن تقديرها للدعم الذي قدمه للمشاورات الوطنية التي شهدتها جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة الأخيرة.

٢٣ - وزارت مبعوثتي الخاصة أيضا جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٢٧-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وطرحت في اجتماعها مع الرئيس كابيلا خيارات هدفها اختتام حوار كمبالا بنجاح. واتفقت مبعوثتي الخاصة مع الرئيس كابيلا على ضرورة تعضيد النجاحات العسكرية الأخيرة بسلسلة تدابير تحافظ على ما تحقق من مكاسب وتكفل أيضا تخلي الجماعات المسلحة الأخرى التي ما زالت تمارس أنشطتها عن أسلحتها. واجتمعت مبعوثتي الخاصة بمسؤولين حكوميين في كينشاسا، من بينهم ماتاتا بونيو، رئيس الوزراء، وتشيبانداً، وزير الخارجية، علاوة على اجتماعها ببرلمانيين بعضهم يمثل الأغلبية الرئاسية وبعضهم يمثل المعارضة. كذلك اجتمعت مبعوثتي الخاصة بمنسق آلية المراقبة الوطنية وبرئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. وتركزت المناقشات حول سبل دعم تنفيذ الالتزامات الوطنية الناشئة بموجب إطار السلام والأمن والتعاون وحول كيفية مواءمة هذه الالتزامات مع خطة الإصلاح الوطني، بما في ذلك مواءمتها مع الاتفاق الجديد ومع برنامج استراتيجية الحد من الفقر الذي يقوده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتركزت المناقشات مع ممثلي آلية المراقبة الوطنية حول التحديات المؤسسية والتقنية التي تعترض طريق الآلية. وسافرت مبعوثتي الخاصة أيضا إلى غوما بمقاطعة كيفو الشمالية حيث عقدت اجتماعا مع الخبراء العسكريين التابعين لآلية التحقق المشتركة الموسعة. وناقش الاجتماع كيفية تعزيز الآلية وحضره ممثلي

الخاص المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى، والبروفيسور نتومبا لوابا الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. واختتمت مبعوثتي الخاصة هذه الجولة الإقليمية بحضورها مؤتمر القمة العادي الخامس عشر لرؤساء دول جماعة شرق أفريقيا الذي عُقد في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٤ - وقد أعدّت مبعوثتي الخاصة خطة سداسية النقاط لتوجيه أنشطتها في الأشهر المقبلة. ويجري من خلال خريطة الطريق هذه تنظيم وتنسيق الأنشطة السياسية والأمنية والاقتصادية والبرامجية القائمة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. وتحدد الوثيقة أولويات ست، هي: (أ) دعم حوار كمبالا ونتائجه؛ (ب) بناء الثقة وإشاعة الاطمئنان بين دول المنطقة؛ (ج) دعم آلية المراقبة الإقليمية، من خلال عمل لجنة الدعم التقني، فيما يتعلق بوضع خطة عمل لتنفيذ الإطار؛ (د) خفض عدد وقوة الجماعات المسلحة التي تمارس أنشطتها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، من خلال الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة الكونغولية وبعثة الأمم المتحدة، ومن خلال صياغة مبادرات إقليمية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ (هـ) قيادة وتنسيق جهود المجتمع الدولي لدعم تنفيذ الإطار؛ (و) دعم الجهود الرامية إلى تخفيف معاناة اللاجئين والمشردين داخليا، من خلال العمل على تهيئة بيئة مواتية لإيجاد حلول دائمة تتضمن عودتهم الطوعية إلى مناطقهم الأصلية.

## رابعا - تنفيذ الالتزامات الناشئة بموجب إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى

### ألف - التزامات جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٥ - أحرزت جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة المشمولة بالتقرير تقدما مشجعا في تنفيذ التزاماتها الوطنية الناشئة بموجب الإطار، على النحو الذي يُفصّله تقريري المستقل عن البعثة المقرر أن يصدر أيضا في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر. وقد تحقق هذا التقدم بعد أن عقدت اللجنة التوجيهية لآلية المراقبة الوطنية اجتماعها الأول في ١٩ أيلول/سبتمبر، برئاسة الرئيس كابيلا، وقامت خلاله بالتصديق على بعض النقاط المرجعية ومؤشرات التقدم الخاصة بثلاثة من الالتزامات الوطنية الست، وهي إصلاح القطاع الأمني، وتوطيد سلطة الدولة، وتحقيق اللامركزية.

٢٦ - وأدلى الرئيس كابيلا في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر بخطاب بشأن حالة الأمة أمام جلسة مشتركة للجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، رد في جزء منه على ما جاء في التقرير النهائي للمشاورات الوطنية التي جرت في الفترة من ٧ أيلول/سبتمبر - ٥ تشرين

الأول/أكتوبر. وقد ضمت المشاورات زهاء ٨٠٠ شخص من أصحاب المصلحة على مستوى الدولة والمقاطعات والمجتمعات المحلية، ناقشوا قضايا الإصلاح وغيرها من القضايا المتنوعة التي تحظى بأهمية على النطاق الوطني. وبعد أن شهدت المشاورات في مرحلتها الأولى انقساما بين مختلف الأطياف السياسية، تجاوز المشاركون اختلافاتهم بصفة عامة وانخرطوا في عمل بنّاء يرمي إلى الخروج بتوصيات يتوافقون عليها.

٢٧ - وأعلن الرئيس كابيلا في الخطاب الذي أدلى به بشأن حالة الأمة أنه سينشئ قريبا حكومة ''تلاحم وطني'' تضم أعضاء من الأغلبية الرئاسية ومن المعارضة السياسية والمجتمع المدني. وقال إن أولويات هذه الحكومة ستشمل إعادة إرساء السلام وبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، وسيقترن ذلك بدعم عملية اللامركزية وإجراء الانتخابات. وشدد الرئيس كابيلا كذلك على أهمية إصلاح قطاع الأمن، وضرورة تحويل القوات المسلحة إلى مؤسسة تسير وفق المعايير المهنية وتتسم بالطابع ''الجمهوري''، بطرق من أهمها تزويدها بالموارد اللازمة. وفي هذا الصدد، ذكر فرانسوا موامبا، المنسق الوطني لإطار السلام والأمن والتعاون، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أن السلطة التشريعية سيحال إليها بحلول ١٥ كانون الأول/ ديسمبر مشروع قانون لتنظيم الجيش يضع الإطار القانوني لعملية إصلاح القوات المسلحة. وأكد الرئيس كابيلا في الخطاب نفسه أن حكومته تعتزم أن تنفذ تدريجيا عملية تقسيم إقليم البلد إلى ٢٦ مقاطعة. وذكر الرئيس كذلك أن الحكومة ستوصي بأن تضع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات جدولا زمنيا للانتخابات المقبلة، يبدأ بإجراء الانتخابات المحلية والبلدية.

٢٨ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر الرئيس كابيلا قانونا بإنشاء المجلس الوطني للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وسيُشكّل هذا المجلس منتدى للعناصر الفاعلة في المجتمع المدني تطرح فيه وجهات نظرها بشأن سياسات الحكومة وتناقشها، وذلك إلى جانب وظيفته كهيئة فنية استشارية للرئيس والحكومة والبرلمان. وعلاوة على ذلك، اعتمد مجلس الوزراء في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ ثلاثة مشاريع قوانين بشأن المعايير المحاسبية، بهدف تحسين الإطار القانوني والمؤسسي لإدارة الشؤون المالية العامة.

## باء - التزامات المنطقة

٢٩ - في ٢٣ أيلول/سبتمبر، عقدت أنا ورئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، نكوسازانا دلاميني زوما، الاجتماع الثاني لآلية المراقبة الإقليمية، على هامش اجتماعات الجمعية العامة. وأقر رؤساء الدول الحاضرين النقاط المرجعية ومؤشرات التقدم التي وضعتها لجنة الدعم التقني لاستخدامها في رصد تنفيذ الالتزامات الناشئة بموجب إطار السلام والأمن والتعاون.

وفي البيان الختامي للاجتماع، طلب رؤساء الدول إلى اللجنة أن تضع خطة عمل مُفصّلة لتنفيذ الإطار. ورحبوا أيضا بإنشاء الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين لدعم تنفيذ البرامج والمشاريع ذات الأولوية. كذلك دعت الآلية الشركاء الدوليين إلى إيلاء الأولوية لتمكين سكان شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية من الانتفاع بفوائد السلام المباشرة. وبالإضافة إلى هذا، أحاط رؤساء الدول علما بطلب حكومتي كينيا والسودان الانضمام إلى الإطار، واتفقوا على الترحيب بهاتين الدولتين في اجتماعهم المقبل.

٣٠ - وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع رؤساء أركان الدفاع بالدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، في دار السلام، بجمهورية تترانيا المتحدة. وشارك في الاجتماع ممثلون عن البعثة وعن مكتب مبعوثتي الخاصة. وحسبما تقرر في مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في المؤتمر الدولي، الذي عُقد في ٥ أيلول/سبتمبر، في كمبالا، ناقش رؤساء أركان الدفاع سبل تحسين عمل آلية التحقق المشتركة الموسعة، بأساليب من بينها انضمام البعثة والاتحاد الأفريقي إلى الآلية. وتباحثوا أيضا بشأن كيفية بناء الثقة بين دول منطقة البحيرات الكبرى. وشدد الاجتماع، علاوة على هذا، على ضرورة إصلاح الآلية الأمنية المنبثقة عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وقرروا أن تتولى البعثة تزويد الآلية بالدعم اللوجستي والمعلومات والخبرة التقنية. وسُتقدم إلى رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في المؤتمر توصيات بشأن تحسين الآلية، من بينها تعديل اختصاصاتها وتوقيع مذكرة تفاهم مع البعثة، وذلك في مؤتمر قمتهم المقبل، المقرر عقده في أوائل كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٤ في أنغولا.

٣١ - وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، زار بعض أعضاء مجلس الشيوخ الرواندي كينشاسا، والتقوا بنظرائهم الكونغوليين. وجاء هذا التطور في أعقاب الزيارة التي قام بها إلى كيغالي، في الفترة من ٦ إلى ٨ أيار/مايو ٢٠١٣، وفد من مجلس الشيوخ الكونغولي. وأعرب أعضاء كل من مجلسي الشيوخ، في البيان الختامي لهذه الزيارة، عن عزمهم على تنشيط الدبلوماسية البرلمانية، وإقامة شراكة رسمية، وتعزيز الحوار البناء بين المؤسستين. واتفق ممثلو مجلسي الشيوخ أيضا على عقد اجتماع كل ستة أشهر من الآن فصاعدا.

٣٢ - وعقدت جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وأنغولا اجتماعا وزاريا ثلاثيا بشأن مسائل الأمن والاقتصاد، وذلك في كينشاسا، في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. وكان هذا الاجتماع هو الأول من نوعه الذي يُعقد في سياق آلية الحوار والتعاون التي أنشأها رؤساء الدول الثلاث في لواندا، في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٣. واعتمد الوزراء المشاركون

تقريرا يحوي تفاصيل التقدم المحرز في مجالات الدبلوماسية والأمن والحوكمة، سيقدمه كل وزير إلى رئيس دولته.

٣٣ - وحسب المبين في الفقرة ١٢، عقد رؤساء دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى أول مؤتمر قمة مشترك لهم، في بريتوريا، في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وقرروا مواصلة عقد اجتماعاتهم بشكل سنوي. واتفقوا أيضا على أن تعقد المنظمتان اجتماعات وزارية مشتركة مرتين في السنة.

٣٤ - وعُقد، في كيغالي في الفترة من ١٣ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، منتدى اشترك في تنظيمه المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وحضر المنتدى ممثلون عن حكومات رواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وعن المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والمستثمرين من القطاع الخاص. واستعرض المشاركون آلية المؤتمر الدولي الإقليمية لإصدار شهادات المنشأ وناقشوا تنفيذ توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة ببذل العناية الواجبة، مع إيلاء اهتمام خاص لسلاسل توريد القصدير والتنتالُم والتنغستن والذهب. وكان المنتدى هو السادس من نوعه، وسلط الضوء على أهمية التعاون الاقتصادي من أجل تحقيق السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. وشُدد في المنتدى كذلك على الضرورة الملحة لتمكين الحكومات الوطنية حتى تراقب كل واحدة منها قطاع التعدين داخل أراضيها. وحث المشاركون أيضا المؤتمر الدولي على جعل الآلية الإقليمية لإصدار شهادات المنشأ أكثر فعالية.

٣٥ - وفي يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، قامت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومبادرة العدالة التابعة لمؤسسة المجتمع المفتوح، بعقد حلقة عمل دون إقليمية في بوجمبورا بشأن حقوق الإنسان، ومنع النزاعات، واستغلال الموارد الطبيعية في وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى. وعرض خبراء من المنطقة وغيرهم من المشاركين تجاربهم المتعلقة بأوغندا، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، وكينيا. وأشير إلى أن الإيرادات المهمة التي تترتب على استغلال الموارد الطبيعية ينبغي أن تسهم بقدر أكبر في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في المنطقة. وشملت المواضيع الأخرى التي نوقشت ما يلي: (أ) تنفيذ بروتوكول المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى المتعلق بمكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية؛ (ب) تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال

التجارية وحقوق الإنسان؛ (ج) إدارة الأراضي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وأثرها على الاستقرار الاقتصادي والصناعات الزراعية؛ (د) قضايا الأراضي والبيئة في وسط أفريقيا؛ (هـ) الحقوق المتعلقة بالأراضي وقضايا المساواة بين الجنسين؛ (و) الصناعات الاستخراجية؛ (ز) حالة الشعوب الأصلية؛ (ح) سبل معالجة الفساد وضعف الحوكمة في منطقة البحيرات الكبرى. وعلاوة على ذلك، ناقش المشاركون الممارسات، الجيدة والسيئة، في مجال استغلال الموارد الطبيعية، وذلك من منظور حقوق الإنسان. وتوجت حلقة العمل بوضع مشروع خطة عمل لضمان إعداد مبادرات تهدف إلى النهوض باحترام حقوق الإنسان في سياق استغلال الموارد الطبيعية. واتفق المشاركون على تنفيذ خطة العمل هذه، كل في بلده.

## جيم - تحديد النقاط المرجعية ووضع خطة العمل

٣٦ - بعد اعتماد آلية المراقبة الإقليمية للنقاط المرجعية في اجتماعها الثاني المعقود في ٢٣ أيلول/سبتمبر، عقدت لجنة الدعم التقني اجتماعا في نيروبي يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. وشرعت اللجنة في وضع خطة مفصلة وشاملة للعمل على تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون. وتتضمن الخطة وصفا للأنشطة المحددة والجداول الزمنية المفصلة والمنفذين الأساسيين وترتيبات التمويل. وسيُقدَّم مشروع الخطة لإقراره في الاجتماع القادم لآلية المراقبة الإقليمية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وقد بدأت اللجنة أيضا استكشاف طرائق لرصد تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون، علاوة على خيارات تتعلق بإنشاء صندوق استئماني متعدد المانحين لدعم تنفيذ البرامج ذات الأولوية.

٣٧ - وبالإضافة إلى وضع خطة عمل شاملة مدتها ١٢ شهرا، شددت لجنة الدعم التقني على ضرورة الإسراع بتحديد مشاريع قابلة للتنفيذ يكون لها أثر سريع في الميدان. ووضعت اللجنة مجموعة من المعايير تحكم اتخاذ الإجراءات ذات الأولوية واقترحت أنشطة على المدى القصير ينبغي تنفيذها بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وبالتالي، اتفقت لجنة الدعم التقني على أن تكون الأنشطة ذات الأولوية قابلة للتنفيذ والقياس ويترتب عليها أثر ملحوظ. كذلك اتفقت على وجوب أن تساعد تلك الأنشطة في بناء الثقة وأن تولد مكاسب للسلام تتجسد ميدانيا. وتشمل الإجراءات ذات الأولوية التي تم تحديدها ما يلي: (أ) اختتام حوار كمبالا؛ (ب) ممارسة الضغط المستمر على جميع القوى السلبية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ (ج) متابعة القرارات الصادرة بشأن السلم والأمن عن مؤتمر القمة المشترك الذي عقدته الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى؛ (د) إنشاء منتدى للتواصل والتمويل من أجل المرأة، وتنظيم اجتماع بشأن قضية اللاجئين؛ (هـ) تعزيز قدرات آلية التحقق المشتركة الموسعة والمركز المشترك لتجميع الاستخبارات؛

(و) وضع استراتيجية أمنية مشتركة؛ (ز) وضع خطة للإدارة المشتركة للحدود؛ (ح) التفعيل الكامل للواء التدخل التابع للقوة؛ (ط) اتخاذ تدابير فورية لمعالجة الأزمة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ (ي) إنشاء آليات لتسهيل عودة اللاجئين وبدء تلك العملية، تمشيا مع الاتفاقات الثلاثية؛ (ك) بدء حملة توعية على الصعيد الإقليمي لإنهاء تجنيد الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة؛ (ل) تنفيذ مشروع واحد على الأقل من المشاريع ذات الأولوية للجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى، في إطار برنامج أفق ٢٠١٤-٢٠٢٠، وذلك سعيا لتعزيز التعاون الإقليمي؛ (م) تخطيط مبادرات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والمبادرات الإقليمية الأخرى المتعلقة بالتعاون الاقتصادي؛ (ن) تعبئة الأموال لدعم لجنة مشتركة واحدة على الأقل وفقا لبروتوكول المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى المتعلق بالتعاون القضائي؛ (س) بدء عمل مرفق التدريب الإقليمي في مجال العنف الجنسي والجنساني، في كمبالا.

٣٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت مبعوثتي الخاصة العمل بشكل وثيق مع المبعوثين الدوليين الآخرين وفريق الاتصال الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى على مواءمة الجهود الوطنية والإقليمية والدولية، ضمن إطار السلام والأمن والتعاون. وفي هذا السياق، اضطلعت مبعوثتي الخاصة بتيسير المناقشات بين لجنة الدعم التقني والشركاء الدوليين، بوسائل منها دعوة المبعوث الخاص للولايات المتحدة الأمريكية لمنطقة البحيرات الكبرى إلى مخاطبة اللجنة.

## دال - الالتزامات الدولية

٣٩ - برهنت الزيارة التي قام بها أعضاء من مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى، في الفترة من ٣ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، على عزم المجتمع الدولي على مواصلة دعم الاستقرار على المدى الطويل في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. وزار أعضاء من مجلس الأمن كينشاسا وكيغالي وكمبالا، وعقدوا اجتماعات مع الرؤساء كابيلا، وكاغامي، وموسيفيني. وخلال هذه الزيارات، كرر المجلس تأكيد دعمه للإطار، ودعا دول المنطقة إلى الوفاء بالتزاماتها وتسخير نفوذها لتعزيز السلام والاستقرار.

٤٠ - وزارت رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، نكوسازانا دلاميني زوما، كينشاسا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. وخلال مباحثاتها مع السلطات الكونغولية، شجعتها على المضي قدما في تنفيذ الالتزامات الوطنية الناشئة بموجب الإطار. وعُقد اجتماع لفريق الاتصال الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في واشنطن العاصمة، يومي

٩ و ١٠ كانون الأول/ديسمبر. وألقى المستشار الخاص لمبعوثتي الخاصة كلمة في هذا الاجتماع وناقش حالة الإطار وسبيل المضي قدما في تنفيذه.

## خامسا – الملاحظات والتوصيات

٤١ - ستحل في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٤ الذكرى السنوية الأولى لوضع إطار السلام والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ولئن كان من السابق لأوانه إجراء تقييم قاطع لمدى تأثير الإطار، فمن المهم الوقوف على ما أحرز من تقدم حتى الآن.

٤٢ - فبدعم من البعثة، ألحقت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية هزيمة عسكرية بحركة ٢٣ آذار/مارس. وأصبحت الآن كافة معاقل الحركة السابقة في مقاطعة كيفو الشمالية تحت سيطرة القوات الحكومية. وأدت هذه الحالة الجديدة على أرض الواقع إلى إيجاد الزخم الذي يمكّن من بسط سلطة الدولة مجددا ونزع سلاح الجماعات المسلحة الأخرى كما يمكّن، إلى حد ما، من العودة التلقائية لبعض النازحين واللاجئين. وقد اختتم الآن حوار كمبالا بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والحركة بعد أشهر من المفاوضات. وإنني أثني على الرئيس يوري موسيفيني ووزير الدفاع كريسبوس كيونغا وحكومة أوغندا لما قدموه من مساعدة أتاحت للطرفين التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الرئيسية التي تشكل الأساس الذي تستند إليه وثائق حوار كمبالا الختامية. وإنني أحث الطرفين على أن ينفذا الأحكام التي وافقا عليها تنفيذا كاملا. وأرحب بالدعم المقدم من رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى من أجل حل النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيلزم أيضا توفير هذا الدعم أثناء عملية التنفيذ.

٤٣ - ومن خلال المساعي الحميدة التي يبذلها كل من مبعوثتي الخاصة وممثلي الخاص المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن المبادرات الأخرى، بما في ذلك عملية ''أويو'' التي يقودها الرئيس ساسو نغيسو، حافظت جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها على قنوات الاتصال والحوار. وقد أدى ذلك إلى زيادة الفهم للتحديات التي تواجهها المنطقة فيما يتعلق بالأمن والتنمية. وبالمثل، فإن أوجه التعاون والتآزر الناشئة بين المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، على نحو ما تبين من مؤتمر القمة الأول المشترك بين المنظمتين المعقود في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، تبشر بآفاق واعدة للغاية من أجل إحلال السلام وتحقيق التنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وألاحظ مع الارتياح تجدد الشعور في أوساط قادة المنطقة بأنهم يسيطرون على زمام الأمور وتصميمهم على إحراز تقدم دائم يمكن المحافظة عليه.

٤٤ - وتتيح هذه المكاسب فرصا يجب تعزيزها وتوسيع نطاقها، بما يتماشى مع إطار السلام والأمن والتعاون ومع خطة النقاط الست التي قدمتها مبعوثتي الخاصة. وتمثل هذه الخطة أداة صالحة للتعجيل بتنفيذ الإطار والتصدي للتحديات التي لا تزال مطروحة، من قبيل وجود أعداد كبيرة من مقاتلي الحركة السابقين في البلدان المتاخمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الأمر الذي لا يزال يشكل مدعاة للقلق البالغ. وأدعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى وضع برنامج وطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأحث المجتمع الدولي على توفير التمويل اللازم لهذا البرنامج.

٤٥ - أما تحديد مصير مقاتلي الحركة السابقين فينبغي أن يستكمل باتخاذ إجراءات حازمة للتصدي للتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة الأخرى، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣) والقرارات ذات الصلة التي اتخذها الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وإنني أدين بشدة استمرار الأنشطة التي تضطلع بها الجماعات المسلحة الأجنبية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي إرساء عمليات لنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج لصالح من لا يُشتبه في ارتكابهم لأعمال إبادة جماعية أو جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني.

٤٦ - وعلى الصعيد السياسي، قادت مبعوثتي الخاصة فريقا من المبعوثين أثبت فعاليته في تعزيز تنفيذ الإطار، ولا سيما عن طريق الضغط من أجل اختتام حوار كمبالا. وتتواصل أيضا مبعوثتي الخاصة بنجاح مع منظمات المجتمع المدني، كجزء من النهج الذي تتبعه والذي يقوم على التشاور مع المستفيدين. وهي تعتزم، في هذا السياق، إطلاق منتدى للتواصل والتمويل من أجل المرأة في منطقة البحيرات الكبرى للمساعدة على الاستفادة من مكاسب السلام وتمكين المرأة في المنطقة. وعلاوة على ذلك، تعمل مبعوثتي الخاصة، بالتعاون مع جميع الأطراف الموقّعة، على كفالة إيلاء العناية الواجبة للتنفيذ الفعال لجميع الالتزامات الناشئة بموجب إطار السلام والأمن والتعاون. وستواصل إسهامها في المبادرات الدبلوماسية، بالتنسيق الوثيق مع المبعوثين الآخرين، دعما لتنفيذ الإطار والتصدي للتحديات الكثيرة التي ما زالت مطروحة.

٤٧ - أما على الصعيد الوطني، فإنني أحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تعزيز آلية المراقبة الوطنية لديها، وبخاصة على مواءمة خطة عمل الآلية مع غيرها من مبادرات التنمية الوطنية الجارية. وهذا من شأنه أن يمكّن الحكومة من تعزيز تنفيذ خطة إصلاحاتها الوطنية ومعالجة المسائل الحيوية الأمنية والاجتماعية والإنمائية.

وفي هذا الصدد، أشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على إيلاء أولوية لوضع إطار شامل لإصلاح القطاع الأمني واتخاذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز سلطة الدولة وتوفير الخدمات الأساسية في المناطق التي تم تحريرها حديثا من سيطرة الجماعات المسلحة.

٤٨ - أما على الصعيد الإقليمي، فإنني أثني على لجنة الدعم التقني المنبثقة من آلية الرقابة الإقليمية لوضعها النقاط المرجعية الإقليمية وترجمتها إلى خطة عمل مفصلة. وأهيب بجميع أصحاب المصلحة دعم عملية التنفيذ. وتعزيزا لتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون، يجب التشجيع على الحوار والتفاهم المتبادل بين الدول الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا. وهذا أمر بالغ الأهمية، حيث وُضعت العلاقات بين بعض تلك البلدان على المحك في الأشهر الأخيرة بسبب الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وستواصل مبعوثتي الخاصة العمل مع القادة المشاركين في آلية الرقابة الإقليمية للتأكد من أن هذه الهيئة تقوم بدور استراتيجي أكبر في دعم إطار السلام والأمن والتعاون.

٤٩ - وينبغي إيلاء أولوية لتعزيز الأدوات الإقليمية، من قبيل آلية التحقق المشتركة الموسعة والمركز المشترك لتجميع الاستخبارات، والاستفادة منها على النحو الأمثل. ورغم استمرار التحديات السياسية والهيكلية، لا تزال آلية التحقق المشتركة الموسعة تشكل أداة هامة لبناء الثقة في المنطقة. وتعمل البعثة ومبعوثتي الخاصة عن كثب مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأفريقي لتعزيز قدرة هذه الآلية. وإنني أشكر الاتحاد الأوروبي للمساهمة المالية التي قدمها إلى الآلية عن طريق الاتحاد الأفريقي، وأدعو الشركاء الدوليين الآخرين أيضا إلى أن يقدموا إليها التمويل والخبرة الفنية.

٥٠ - وينبغي أن يقترن التقدم المحرز في بناء الدعائم الاجتماعية لإطار السلام والأمن والتعاون بتقدم يتعلق بدعائم الإطار الاقتصادية، وأن يتحقق هذا التقدم في أقرب وقت. وقد شرعت مبعوثتي الخاصة، تمشيا مع المبادرات الاقتصادية الهامة، مثل الزيارة المشتركة التي اضطلعت بها مع رئيس البنك الدولي جيم يونغ كيم، في العمل على تنظيم منتدى لاستثمارات القطاع الخاص معني بمنطقة البحيرات الكبرى سيعقد في فصل الربيع من عام ٢٠١٤. ولا تزال عملية التشاور جارية وسيجري تعزيزها أثناء اجتماع للقادة الإقليميين والشركاء الرئيسيين الآخرين سيعقد على هامش الاجتماع المقبل لآلية الرقابة الإقليمية، في أوائل عام ٢٠١٤، بأديس أبابا. وستواصل مبعوثتي الخاصة أيضا العمل عن كثب مع القادة في المنطقة لتنشيط الجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى، الأمر الذي يمكن أن يسهم أيضا في تحقيق السلام والأمن والتنمية في المنطقة.

٥١ - وأخيرا، أود في ضوء التطورات الأخيرة في الميدان أن أشدد على ضرورة مواصلة المجتمع الدولي اعتماد إجراءات وسياسات منسقة ومتسقة، دعما لإطار السلام والأمن والتعاون، بما يشمل المسائل المتعلقة بتقديم المساعدة الإنسانية. وفي هذا الصدد، اضطلعت مبعوثتي الخاصة، بالاشتراك مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بإنشاء فريق عامل مع الشركاء المعنيين من أجل تعزيز المساعدة الإنسانية وما يتصل بها من إجراءات في المنطقة.

٥٢ - وسيظل الانتفاع من أوجه التآزر وتنسيق المبادرات من الأمور البالغة الأهمية في تحقيق الاستفادة القصوى من مساهمة الشركاء الدوليين في تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون. والواقع أن التعاون المثمر بين فريق المبعوثين وقادة المنطقة، الذي يتجسد في الاختتام الناجح لحوار كمبالا، يسلط الضوء بوضوح على أهمية الاتساق والتنسيق.

٥٣ - وأود أن أشكر مبعوثتي الخاصة، ماري روبنسون، وممثلي الخاص المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، مارتن كوبلر، على جهودهما الدؤوبة. وهما سيواصلان العمل معا عن كثب من أجل دعم تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون. وإنني على ثقة من أن الشركاء الدوليين، بمن فيهم أعضاء مجلس الأمن وأعضاء فريق الاتصال الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، سيواصلون تقديم الدعم لمبعوثتي الخاصة أثناء تنفيذ الولاية المنوطة بها.